

## متصرفية القدس واخر العهد العثماني

الدكتور عبد العزيز عوض

شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١) اهتمام الدولة العثمانية بتطبيق التنظيمات واصطناع فلسفة جديدة في الحكم والادارة قامت على سياسة تشديد قبضة الحكومة على ولاياتها وتوثيق اواصر تبعيتها للحكومة المركزية في استانبول والاعتماد على سياسة الإصلاح والتجديد وتدبير الادوات والوسائل لتحقيق هذه السياسة (٢). وتمشيا مع هذه السياسة أولت الدولة العثمانية بعد عودتها لحكم بلاد الشام في عام ١٨٤٠ لواء القدس اهتماما خاصا فميزته عن سائر الالوية السورية نظرا لاهميته المستمدة من وجود الاماكن الدينية وبخاصة المسيحية منها فيه وبالتالي ازدياد الاهتمامات الاوربية وتنافس الدول الاجنبية ممثلا بالتوسع في تأسيس القنصليات ونشاط الارشاليات والسمي للحصول على الامتيازات فيما يتعلق بالاماكن المقدسة وبرعايا الدول الاجنبية ورعايا الدولة العثمانية من الطوائف المسيحية التي تدعي تلك الدول حمايتها . وحرصا من الدولة العثمانية على حسن سير الامور في لواء القدس والحد من المداخلات الاجنبية قامت بفصله عن ولاية سورية (٣) وربطته بالعاصمة مباشرة لتوثيق تبعيته والاسراع في انجاز معاملاته الادارية ، فأعلنته متصرفية في عام ١٨٧٤ وبذلك استقل متصرفو القدس عن ولاية سورية في تصريف الشؤون الادارية للمتصرفية . ولما كان البحث في متصرفية القدس ( ١٨٧٤ - ١٩١٤ ) يقتضي منا بيان اوضاعها في فترة ما قبل المتصرفية حين كانت لواء تابعا لولاية صيدا حتى عام ١٨٦٤ ثم لولاية سورية حتى عام ١٨٧٤ فسنعرض للتقسيمات الادارية والاضلاع العامة للواء القدس ( ١٨٤٠ - ١٨٧٤ ) بغية اعطاء فكرة عن احوال اللواء منذ الحكم المصري حتى عهد المتصرفية .

### التقسيمات الادارية في لواء القدس

لما عاد العثمانيون الى بلاد الشام في عام ١٨٤٠ م اعدوا تشكيلاتهم الادارية التي سبقت الحكم المصري (٤) فربطوا لواء القدس بولاية صيدا وعلى الرغم من اسراف الحكم العثماني في احداث التغييرات الادارية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وعلى الرغم من عدم ثبات التقسيمات الادارية في ايلات بلاد الشام ، وبينما كانت الالوية الاخرى في تغير مستمر فقد حافظ لواء القدس (٥) على تبعيته لولاية صيدا منذ عودة الحكم العثماني اليه في عام ١٨٤٠ وحتى تشكيل ولاية سورية ١٨٦٤ باستثناء الفترة ( ١٨٥٢ - ١٨٥٥ ) حيث ألحق لواء القدس خلالها بولاية الشام (٦) . وكما حافظ لواء القدس على تبعيته لولاية صيدا ثم لولاية سورية فقد حافظ ايضا على وحدته الادارية فكان يتألف باستمرار من الاقضية التالية (٧): أولا ، قضاء القدس : ويشمل مدينة القدس ونواحي بني زيد ٢٤ قرية بني مرة وبني سالم ١٢ قرية ، بني مالك ٢٣ قرية بني حسن ٩ قرى الوادية ١٠ قرية بني مرة وبني سالم ١٢ قرية ، البيرة وجبل القدس ٢١ قرية (٨). قرى ، بني حارث القبلا والشمالا ١٧ قرية ، البيرة وجبل القدس ٢١ قرية (٨). ثانيا ، قضاء يافا : ويشمل مدينة يافا ونواحي يافا ١١ قرية ، اللد ١٨ قرية الرملة ٣٢ قرية . ثالثا ، قضاء الخليل : ويشمل مدينة الخليل ونواحي خليل الرحمن ١٤ قرية

حمامه ٥ قرى بيت جبرين ١٢ قرية ، عرطوف ٢١ قرية . وظلت الدولة العثمانية تعمل بهذه التقسيمات الادارية حتى اعلان لواء القدس متصرفية مستقلة عن ولاية سورية عام ١٨٧٤ .

### الاضلاع العامة في لواء القدس

اختلفت اساليب الحكم المصري لبلاد الشام اختلافا بينا عن اساليب الحكم العثماني ، فقد حصلت تطورات جديدة في مجالات الحكم والادارة حيث قام الحكم المصري بتعيين عدد من ابناء البلاد في المناصب الادارية المختلفة ، كما قام بتأليف مجالس المشورة للنظر في الشؤون المحلية (٩) فاعتاد السكان على ادارة بعض شؤونهم بأنفسهم ، كما فرض نظام التجنيد الاجباري بالقوة رغم مقاومة ابناء البلاد له بالثورة المسلحة (١٠) . وفي مجال الزراعة ، انهى الحكم المصري الاقطاع كنظام ارض عندما حل الجيوش العسكرية الاقطاعية في ( ١٨٣٣ - ١٨٣٥ ) عندما جرد السكان من السلاح بالقوة دون تمييز بين الاشراف والاعيان وسواهم من عامة الشعب (١١) . ولم يكن القضاء على جيوش الاقطاع سوى مقدمة لحل النظام الاقطاعي فيما يتعلق بالاراضي ، كما منحت الادارة المصرية الفلاحين حق رفع الشكوى على الملتزمين - وكانت قد منحت هذا الحق لفلاح الملتزمين في مصر في عام ١٨١١ - وكان غرض محمد علي باشا من ذلك ازالة الملتزمين الذين كانوا يشكلون حاجزا بينه وبين الفلاحين (١٢) . كما رغبت عوائد المتسلمين والوجوه وحظرت فرض شيء على الفلاحين زيادة على الاموال الاميرية العائدة للخزينة (١٣) . وكان لقضاء الحكم المصري على جيوش الاقطاع ، اثر هام في اضعاف اصحاب العصبية في بلاد الشام ، ولكن يبدو ان تأثير الحكم المصري في لواء القدس كان اقل من غيره فبقيت العصبية قائمة ، رغم اقدام ابراهيم باشا في أوائل الحكم المصري على سجن بعض اصحاب العصبية ونفي البعض الآخر او نزع مقاليد الحكم من عصبية واسنادها لآخرى ، لكنه عاد فعمل على استرضائهم اما بتعيينهم متسلمين على مدن اللواء او بتعيين مخصصات شهرية لهم مع حرصه على اضعاف نفوذهم في اللواء والحيولة بينهم وبين ما كانوا يأخذونه من اموال من الاهالي والطوائف والاجانب . وكما حرص الحكم المصري على اخضاع اصحاب العصبية حاول ايضا القضاء على قوة القبائل البدوية وبخاصة تلك التي في مناطق الحدود الشرقية والجنوبية للواء القدس ، والتي اظهرت مقاومتها للحكم المصري منذ البداية ، وظلت تقوم بالاخلاق بالامن والنظام من وقت لآخر (١٤) . اما فيما يتعلق بالطوائف غير الاسلامية فقد اعلن ابراهيم باشا منذ بداية الحكم المصري مساواتهم مع المسلمين في المعاملات والحرية الدينية ، فرغ كافية العوائد والمرتبات والاغفار - الحراسة - التي كانت تؤخذ من الاديرة المسيحية ومن اليهود على ان تقوم الدولة بصرف المرتبات لاصحابها من الخزينة (١٥) .

ولما كان السكان في لواء القدس وبلاد الشام لم يالفوا السياسة التي اتبعتها الادارة المصرية في الحكم ، حيث اعتادوا في العهد العثماني الاول على عدم تدخل الدولة في الشؤون الداخلية للمجتمع بسبب اتصاف الحكم العثماني بالسطحية ، نعم اصحاب العصبية المحلية وابناء العائلات المنتفذة على الحكم المصري لانتقاصه صلاحيات بعضهم وانتزاعه مقاليد الحكم من البعض الآخر ، مستغلين تذمر الاهالي من بعض الاجراءات المصرية ، ممثلة بالتجنيد العام للذكور المسلمين وفرض ضريبة الفرد على كل الذكور ابتداء من سن ١٢ عاما وتتراوح قيمتها بين ( ١٥ - ٥٠٠ ) قرش حسب شراء المكلف (١٦) بالاضافة الى احتكار تجارة الحرير واجبار الفلاح على زراعة محاصيل معينة . ثم تجريد الاهالي من السلاح في مجتمع كان يرى ان الوسيلة لحماية الفرد وامنه هي سلاحه . ومهما يكن من امر فقد كان للحكم المصري تأثير واضح في لواء القدس وفي غيره من الالوية بلاد الشام تمثل بتطبيق الادارة المصرية للإصلاحات التي ذكرناها آنفا والتي وضعت حدا لفترة طويلة من التخلف والفوضى ، فقد عادت بلاد الشام الى حوزة العثمانيين من جديد في عام ١٨٤٠ بعد ان عرفت من معاني الطاعة والنظام ما لم تكن

تعرفه من قبل بفضل الجهود التي بذلتها الإدارة المصرية في إنهاء عهد الحكم السطحي وإقامة الحكم المركزي، الذي يكفل لها الهيمنة التامة والإشراف الكامل على الشؤون الداخلية. ولما عادت الدولة العثمانية لحكم بلاد الشام من جديد في عام ١٨٤٠ وجدت في الحكم المصري مثالا يحتذى وتجربة ناجحة في الحكم المركزي، فأخذت بتطبيق المركزية في التعليم والقضاء والمواصلات والصحة العامة كما قامت بتنظيم التجارة والزراعة والصناعة. وازدادت دقة وحزما في تنفيذ قراراتها وفرض سيطرتها على جميع الأمور. ومن أجل ذلك اتبعت سياسة جديدة قامت على تطبيق الأسس التي وردت في خط كلخانة ١٨٣٩ ثم خط التنظيمات الخيرية ١٨٥٦، فقد تضمن خط كلخانة وعد السلطان عبد الحميد (١٨٣٩ - ١٨٦١) بتنفيذ الإصلاحات التي يروم إجراءها في الدولة وتتلخص في منح السلطان الرعاية أمنية الروح والعرض والناموس والمال والوعد باصلاح الإدارة والقضاء، كما أمر السلطان بإجراء القرعة العسكرية وجباية الأموال بمقتضى احكام الشرع والغاء اصول الالتزام والقضاء على الرشوة التي كانت سائدة في الدولة العثمانية نتيجة قلة الرواتب أو انعدامها والتي كانت احد اسباب فساد جهاز الحكم، كما وعد السلطان باستمرار حركة الاصلاح في الدولة العثمانية باصدار التنظيمات والقوانين التي وعدت باحترامها وعدم مخالفتها (١٧).

أما خط التنظيمات الخيرية فقد اهتم بصفة خاصة بالتأكيد على مبدأ المساواة القانونية والمدنية لكافة رعايا الدولة وحققهم في خدمتها ويمكن اجمال النقاط التي وردت فيه بما يلي: ١) اقرار امتيازات الطوائف غير الاسلامية بعد اعادة النظر في تنظيماتها من قبل الطوائف، على ان تتقدم كل طائفة الى الباب العالي بمقترحات الاصلاح. ٢) السماح للطوائف غير الاسلامية بالحرية في ممارسة شعائرها الدينية وبناء معابدها بشروط يتوافر فيها التسامح. ٣) اعلان المساواة في المعاملة بين جميع الطوائف ومنع استعمال الالفاظ التي تحط من قيمة غير المسلمين وتأمين الحرية الدينية لاهل كل مذهب. ٤) فسح المجال أمام كافة رعايا السلطان للمساهمة في خدمة الدولة عن طريق تعيينهم في الوظائف واستفادتهم من خدمات الدولة. ٥) انشاء محاكم مختلطة للفصل في القضايا المدنية والجنائية. ٦) اما الدعاوى الخاصة بالاحوال الشخصية والارث فتحال الى المحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين والى المحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين. ٦) المساواة بين جميع رعايا الدولة في الحقوق والواجبات والوعد بالسماح للاجانب بالتملك في الدولة العثمانية (١٨). ٧) تنظيم ميزانية الدولة عن طريق التقيد بتسجيل ايرادات ومصروفات الدولة بدقة وعناية في دفاتر وقيود خاصة ومنع موظفي الدولة من التزام الضرائب. ٨) وعد السلطان باشتراك الجماعات والطوائف في مناقشات المجلس العالي المتعلقة بشؤونهم، كما وعد بإجراء اصلاحات شاملة في مجالات المالية والمواصلات والمصارف والزراعة والتجارة.

وما تقدم تبين لنا الخطوط العامة للسياسة الداخلية التي وعدت الدولة بتطبيقها في ولاياتها. أما فيما يتعلق بلواء القدس فقد حاول بعض المتصرفين تنفيذ سياسة الدولة الجديدة وارساء دعائم الحكم المركزي في اللواء، لكن حال دون ذلك افتقار حكومة اللواء الى الجهاز الاداري الكفؤ والجهاز العسكري القوي، فقد ولى حكم اللواء بعض المتصرفين الفاسدين وهم قمة الجهاز الاداري، وكان لا بد ان ينعكس هذا الفساد على الموظفين الآخرين، فقد استدعت المركزية في الحكم امتداد الادارة العثمانية الى مناطق جديدة لم تصلها من قبل وانتدبت الحكومة المركزية موظفين من خارج اللواء لحكم المدن الصغيرة جلهم من الاتراك (١٩) لكن هؤلاء - بشهادة احد المتصرفين - كانوا لا يفكرون الا في منافعهم الخاصة (٢٠). أما الجهاز العسكري الذي كان مسؤولا عن حفظ الامن في اللواء فكان ضعيف العدد قليل العدد، وعلى الرغم من ازدياد عدد افراد القوة العسكرية في القدس فإن الجند النظامي ربما بقي أكثر من ثمانية عشر شهرا دون ان يدفع له من

المرتبات شيء الا في حالات نادرة ورغم حث بعض متصرفي القدس لشكري الجيش الخامس أثناء زيارتهم للواء القدس من أجل اتخاذ إجراءات ناجعة لتوطيد الامن، لكنهم لم يفعلوا شيئا (٢١). أما القوات النظامية - الباشبوزق - فلم تكن اعدادها كافية، بالإضافة الى نهب بعض المتصرفين مخصصاتها (٢٢) لذلك لم يتمكن افرادها من الحصول على اعدائهم، فنهبوا الفلاحين بدلا من حمايتهم (٢٣). والى جانب ضعف الجهاز الاداري والعسكري اصطدمت سياسة الدولة الجديدة بصعوبات أخرى تمثلت في رفض العصبية المحلية والبدو لسياسة المركزية في الحكم والخضوع لسلطة الحكومة المركزية. كما تمثلت ايضا في مقاومة سكان المدن لنظام التجنيد الاجباري وفي صعوبة اقرار المساواة بين الطوائف ومداخلات القناصل الاجانب الذين بحثوا عن ركنائهم في اللواء.

ومن أهم العصبية المحلية في لواء القدس التي تصدت لمقاومة سياسة الحكم المركزي عصبية ابو غوش في قضاء القدس وعصبية عبدالرحمن العمرو في قضاء الخليل. وكان على الدولة ان تنتظر حتى نهاية عام ١٨٥٩ عندما تمكنت من أسر عبدالرحمن العمرو واتباعه وهزيمته نهائيا ثم نفته الى جزيرة رودس، فهدأت الاضطرابات واخذت الدولة تبشر نفوذها في قضاء الخليل (٢٤) أما ابو غوش فكان ينقاضي من الدولة في عام ١٨٥٩ يبلغ خمسين الف قرش في السنة مقابل منع الجرائم في منطقته (٢٥) ولكنه على الرغم من ذلك كان يستتر ولا يمكن الحكومة من الوصول اليهم وبلغ ابو غوش من القوة درجة لم يكن متصرف القدس معها يستطيع الزامه بالحضور الى القدس للتحقيق معه في بعض المسائل (٢٦). ولما كان ابو غوش قويا كثر الاتباع في الوقت الذي كان فيه عدد الجنود في اللواء قليلا غضت الحكومة المركزية الطرف عن نشاطه. ولكن هذه الحالة لم تدم طويلا حيث اخذت الحكومة تقوي نفوذها تدريجيا في الشؤون الداخلية حتى تمكنت في الربع الاخير من القرن التاسع عشر من إنهاء العصبية المحلية في القرى، ومن جعلتها عصبية ابو غوش.

أما علاقة متصرفي القدس بالبدو فكانت ترتبط بقوة شخصية المتصرف من ناحية وبالقوة التي تضعها الحكومة المركزية تحت تصرفه من ناحية أخرى. ولعل العلاقات بين القبائل البدوية - والتي كانت سيئة في الغالب - كانت تشغل القبائل في بعض الاحيان دون القيام بثورات وحركات تمرد ضد السلطة او بعمليات غزو ضد قرى الفلاحين (٢٧)، وتجاوزت اعتداءات البدو مناطق الحدود فوصلت ضواحي مدينة القدس. وبلغ من جراءة القبائل المحلية الصغيرة - مثل عرب التعمارة في ضواحي القدس - ان منعت جباة الضرائب بقوة السلاح من تحصيل الاموال الاميرية (٢٨). أما قبائل الحدود - مثل قبيلة العدوان الواقعة شرق نهر الاردن - فقد استوفت مبالغ نقدية من الاجانب مقابل السماح لهم بالمرور بأراضيها، وكثيرا ما اجتازت قبيلة العدوان نهر الاردن وغصبت محصولات الفلاحين الزراعية (٢٩). ولما لم يكن متصرف القدس يستطيع القيام بإجراء حاسم ضد قبيلة العدوان، فقد كان يتوود الى شيخ القبيلة ويرسل اليه الهدايا (٣٠). وهكذا سيطر البدو على المناطق الشرقية والجنوبية للواء القدس. وزادت اعتداءاتهم على السكان (٣١). ولم تستطع الدولة تقديم الحماية للفلاحين في الوقت الذي كانت فيه ترهقهم بالضرائب، مما جعلهم يكرهون الحكم لعدم توفيره الامن والحماية لهم (٣٢).

ولما كان تطبيق نظام التجنيد الاجباري احد عناصر السياسة العثمانية الجديدة، فقد كانت مسألة اخذ العسكر من اقصية اللواء من أهم واجبات المتصرف، لكن الاهالي وبخاصة في قضاء الخليل تهربوا من الخدمة العسكرية، لذلك كان المتصرف يتسلم اوامر الحكومة المركزية في استانبول بمعاملتهم والاماكن الأخرى التي تمتنع عن تقديم العسكر بحزم بالغ واستعمال العنف بما في ذلك الحرق والنهب (٣٣). وفيما يتعلق بالطوائف، فقد أقرت الادارة العثمانية سياسة المساواة التي بدأتها الادارة المصرية، وتناها السلطان عبدالمجيد في خطي كلخانة ١٨٣٩ والتنظيمات الخيرية ١٨٥٦.

فأشركت رؤساء الطوائف المسيحية واليهودية في مجالس الإدارة المحلية في لواء القدس، ورغم أن تمثيل هذه الطوائف لم يكن يتناسب مع عددها الحقيقي فإنه كان لا يخلو من فائدة لها (٢٤).

وهكذا لم يمنع فساد الجهاز الإداري وضعف الجهاز العسكري في لواء القدس الدولة من الاستمرار في محاولاتها الرامية لاثبات وجودها وغرض هيبتها، واستمرت في تطبيق سياستها المركزية بعد إعلان لواء القدس في عام ١٨٧٤ متصرفية مرتبطة بالعاصمة مباشرة.

#### تشكيل متصرفية القدس وتنظيماتها الإدارية

وردت أول إشارة لتشكيل متصرفية القدس في الوثائق العثمانية في عام ١٨٧٤، «قدس شريف متصرفلعي ادارة مستقلة در» (٢٥) - متصرفية القدس الشريف ذات الإدارة المستقلة - وقد حافظت متصرفية القدس على حدودها الإدارية حتى آخر العهد العثماني نتألفت من إقضية القدس ويافا والخليل وغزة باستثناء الفترة (حزيران ١٩٠٦ - تموز ١٩٠٩) عندما ألحق بها قضاء الناصرة بعد فصله عن لواء عكا التابع لولاية بيروت (٢٦) استجابة من الدولة العثمانية لطلب الدول الأوروبية بشأن تسهيل زياره الحجاج والسياح الأجانب للاماكن المقدسة الموجودة في القضاء لذلك وضعت الدولة الاماكن الدينية المسيحية في وحدة إدارية لاعفاء الرعايا الأجانب من الحصول على تذاكر مرور خاصة لزيارة قضاء الناصرة. أما التقسيمات الإدارية في المتصرفية فقد كانت في تغير مستمر في مشتملات الإقضية الرئيسية وهي القدس ويافا وغزة والخليل. وفي أواخر عام ١٨٩٩ خولت الدولة بتصرف القدس تشكيل قضاء جديد في جنوب المتصرفية، فشكل قضاء بئر السبع، الذي كان جزءا من قضاء غزة، وعهد بإدارة القضاء الجديد لقائمقام تكون اقامته الدائمة في بئر السبع، وقد ارتبط تشكيل قضاء جديد في بئر السبع بموضوع الخلاف على الحدود الجنوبية مع مصر (٢٧) وقد أثار إجراء الدولة هذا مخاوف القنصل البريطاني في القدس (٢٨) ثم تطورت الأمور بعد ذلك إلى أن نشب الخلاف بين بريطانيا والدولة العثمانية في مارس ١٩٠٦ (٢٩) ولكن الحكومة العثمانية سرعان ما تراجعت عن موقفها من مسألة الحدود وتم الاتفاق على تعيين لجنة تقوم برسم خط الحدود فكان أن رسمت الحدود بخط يبدأ من طابه على خليج العقبة وينتهي بالقرب من رفح (٣٠).

والى جانب اهتمام الدولة بموضوع الحدود قصدت أيضا السيطرة على البدو في جنوب المتصرفية والاستفادة من الضرائب وربما استهدفت أيضا تحضير البدو (٣١) ويبدو أن هذه الأسباب مجتمعة أفضت إلى تشكيل قضاء بئر السبع. وكانت الحدود الثابتة لمتصرفية القدس منذ تشكيلها ١٨٧٤ وحتى نهاية العهد العثماني ١٩١٨ على النحو التالي: من الشمال: خط متعرج يفصل بين المتصرفية ولواء نابلس التابع لولاية بيروت ويبدأ من مصب نهر العوجا في البحر المتوسط ثم يتجه شرقا مارا بقرية سنجل حتى ينتهي بالقرب من أريحا على نهر الأردن. من الغرب: البحر الأبيض المتوسط. ومن الجنوب: خط مستقيم يبدأ من نقطة في منتصف الطريق بين غزة والعريش على البحر المتوسط وينتهي بالعقبة. ومن الشرق: امتداد نهر الأردن والبحر الميت ووادي عربة الذي يصل العقبة بالبحر الميت (٣٢). وهكذا فإن ما عرف بفلسطين بعد الحرب العالمية الأولى لم تشكل وحدة إدارية قائمة بذاتها في أثناء الحكم العثماني بل كانت عبارة عن الأجزاء الجنوبية (الوية عكا ونابلس) من إيالة صيدا أولا ثم ولاية سورية ثانيا ثم ولاية بيروت فيما بعد بالإضافة إلى متصرفية القدس.

أما الجهاز الإداري في متصرفية القدس، فقد وجدت الدولة العثمانية في مدينة القدس جميع الدوائر والمؤسسات الحكومية التي توجد عادة في مراكز الولايات بينما احتفظت إقضية لواء القدس بأجهزتها الإدارية التي كانت موجودة فيها قبل عهد المتصرفية. وقد تألف الجهاز الإداري في مركز المتصرفية من المتصرف والمحاسب ومدير الأمور الأجنبية ومدير المعارف ومدير الزراعة والتجارة ومدير الدفتر الخاقاني (الطابو) ومدير الأوقاف

ومدير قوة الأمن ومدير النافعة وعمل في معية كل مدير عدد من الموظفين. أما الجهاز الإداري في القضاء فتألف من القائقام ومدير مال القضاء وعدد من الكتاب بأشراف قائمقام القضاء. وقد اتصف الجهاز الإداري في الناحية بالبساطة والخلو من التعقيد، وكانت وظيفة مدير الناحية نشر الأنظمة والقوانين في القرى التابعة لناحيته، وأوجدت الدولة العثمانية في كل قرية مختارا أو أكثر من ابنائها لمساعدة رجال الحكومة في تحصيل الأموال الأميرية. وهكذا كان النظام الإداري في الدولة العثمانية مستوفيا للشروط الضرورية لإدارة البلاد على نحو حسن، ولكن النقص كان كبيرا في الجهاز الإداري الذي سلمت إليه إدارة دفة الحكم والنظام في الولايات العثمانية. وإلى جانب جهاز الموظفين أوجدت الدولة بعد عام ١٨٦٤ عددا من مجالس الإدارة المحلية التي اشترك الأهالي في عضويتها وهي: - مجلس المتصرفية العمومي ومجلس إدارة المتصرفية ومجلس بلدية القدس وجميعها في القدس ومجالس إدارة الإقضية والمجالس البلدية في كل من يافا والخليل وغزة وبئر السبع ومجالس اختيارية القرى في قرى المتصرفية المختلفة. لكن مجالس الإدارة المحلية في متصرفية القدس لم تكن ذات نفع كبير للسكان وبخاصة الفلاحين بسبب عدم فاعلية المجالس نفسها نتيجة سيطرة السلطة التنفيذية عليها سواء كان ذلك بالاشتراك في عضويتها أو بالتقليل من غايتها عن طريق انتقاص صلاحياتها والتلاعب في الانتخابات لضمان نجاح صنائعها. وبسبب احتكار العائلات المتنفذة ممثلة بالعلماء والأعيان لعضوية المجالس المحلية في القدس ومراكز الإقضية واهتمامها بالدفاع عن مصالحها وإهمال مصالح الأكثرية حتى مجالس اختيارية القرى لم تخل من سيطرة اغنياء الفلاحين الذين بدلا من الاستناد إلى الصلاحيات التي منحتها الدولة لهم بحسن توزيع الأموال الأميرية على الفلاحين، كانوا يتواطأون مع الملتزمين والمحصلين مقابل اعفائهم من الأموال الأميرية بإضافتها على فقراء الفلاحين على أن يطلق مجلس الاختيارية يد الملتزم في تحصيل الأموال الأميرية كيفما يريد.

ولعل من المفيد هنا تبيان الدور الذي لعبه أبناء العائلات المتنفذة من المسلمين في مجتمع المتصرفية. ضم مجتمع المدن الرئيسية في المتصرفية عددا من العائلات المتنفذة التي نال كثير من أعضائها خبرة في شؤون الإدارة المدنية بسبب اشتغالهم كموظفين في دوائر الحكومة المحلية وكانت جميع هذه العائلات من المسلمين الذين شكلوا أكثرية سكان المتصرفية (٣٣) وعلى الرغم من وجود عدد من الموظفين الأتراك فقد مارس أبناء العائلات المتنفذة تأثيرا كبيرا في تسيير الأمور الإدارية. وقد عرف أبناء هذه العائلات من الوجوه والأعيان والمشتغلين في دوائر المتصرفية (بالافندية) لأنهم شغلوا مناصب القضاء والافتاء ونقابة الإشراف بالإضافة إلى مناصب الإدارة المحلية.

ومن أسباب سيطرة هذه العائلات على الحياة الاجتماعية في المتصرفية انتسابها إلى الإشراف ذلك أنها في الأصل جاءت من الحجاز ثم استقرت في مدن المتصرفية كالقدس والخليل وغزة. وقد استغلت العائلات المتنفذة تحدرها من النسب الشريف في أحرار مركز ديني مرموق بين السكان من ناحية وفي نيل عطف الحكام وانعاماتهم التي تمثلت باقطاعهم مساحات من الأراضي من ناحية أخرى. وقد تثبت ذلك كله بسبب المأمهم بقسط من التعليم الديني الذي كان سائدا آنذاك، مما أتاح لهم فرصة شغل وظائف الحكومة المحلية لا سيما سلك القضاء والافتاء والتدريس في المدارس الدينية، واستغلت العائلات نفوذها لدى الدولة لتمارس نفوذها على الفلاحين مستغلة سوء الأحوال الاقتصادية وعسف الدولة وشدهتها في تحصيل الضرائب من الفلاحين وعدم رغبتهم في تسجيل أراضيهم باسمهم خوفا من دفع ضرائب أكثر وخوفا من التجنيد الإجباري لتضع يدها على أراضيهم الزراعية وتسجيلها باسمها، وبذلك تمتعت بأسباب القوة والنفوذ عندما تمكنت من جمع مقومات الزعامة، الشرافة والعلم والمال. وبحكم المركز القوي الذي تمتعت به هذه العائلات سنوات طويلة بسطت نفوذها على السكان

المسلمين وحمايتهم على الطوائف غير الإسلامية فكان بعض العائلات وثيق الصلة بطوائف الروم واللاتين والارمن ، لذلك كان لا بيت في نزاع بين طائفة وأخرى أو بين أفراد الطائفة نفسها دون توسط العائلة المنتفذة صاحبة الحق المكتسب في الحماية في موضوع الخلاف كما تولى بعض أعضاء الاسر المنتفذة في القدس حماية المصالح الطائفية أمام الحكومة المحلية والدفاع عنها في المجالس الادارية المختلفة ، فكان لكل دير من يحميه ، كما وجد من بين أبناء العائلات من يدافع عن مصالح اللاتين ومن يتصدر لحماية بعض المؤسسات الأجنبية في القدس (٤٤) وكما هو الحال في القدس وجد في غزة والخليل ويافا عائلات اسلامية منتفذة تحدرت من الاشراف ، وعائلات أخرى من اصحاب الوجاهة والثراء ضاعت انسابها بتوالي الاجيال (٤٥) وقد مارست جميعها بحكم مركزها الاجتماعي والاقتصادي نفوذاً على اصحاب الحرف والعمال وصغار التجار في المدن وعلى الفلاحين في الريف وعلى البدو احياناً واستغلت ما لها من نفوذ لضعاف الحكم المركزي (٤٦) .

اما العلاقة بين فلاحي المتصرفية وكبار الملاك فقد اتصفت بالسيطرة والاستغلال فقد عمل الفلاحون اجراء لديهم في الارض (٤٧) وكانت عقود الاجار تتم مقابل جزء عيني من الحاصلات على اساس المزارعة اي ان المالك يقدم الارض وربما البذار والمستأجر يقدم العمل الزراعي ثم تقسم الحاصلات بينهما حسب الاتفاق ، وربما ينفقون على دفع اجر نقدي او عيني محدد او مقطوع . وغالباً ما كان يرث الفلاحين ابناءؤهم واحفادهم في المزارعة كما يخلف الملاك ورثتهم في الملكية (٤٨) . اما العلاقة بين الفلاحين الذين كانت تراهم ملكاً لهم واعيان المدن فقد كان لكل قرية في قضاء القدس واحد او أكثر من افندية القدس لحماية مصالحها والدفاع عن افرادها لدى دوائر الحكم في المتصرفية مقابل تقديم هدايا نقدية او عينية الى الافندي وتزويد منزله في المدينة بالحبوب والزيت وغيرها من المواد الغذائية (٤٩) . وما قيل عن افندية القدس ينطبق على متنفذي واعيان مدن المتصرفية الأخرى . ففي قضاء غزة كان الفقر ظاهرة عامة حيث انحصر معظم الثروة الزراعية في أيدي عدد قليل من العائلات المنتفذة ، كما انتشر الربا في الاوساط الغنية ، فكان على الفلاح او البدوي المضطر لشراء بذار الارض او القوت اللجوء الى الاغنياء فيقرضونه حتى يحين موسم الحصاد بفائدة تصل الى ٤٠ ٪ (٥٠) . ثم جاءت الحركة الصهيونية لتزيد من سوء حال الفلاح وافقاره فاستولت على اراضيهِ وطردته منها فعمل اجيراً او مزارعاً لدى اصحاب الاملاك فقد أدت الهجرة اليهودية الكثيفة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر الى ازدياد عدد الفلاحين العرب الذين لا يملكون الارض .

ولما كان الباحث في تاريخ متصرفية القدس في الربع الأخير من القرن التاسع عشر لا يستطيع اغماض العين عن ظاهرة جد خطيرة نجمت عنها نتائج بالغة الاهمية ليس في متصرفية القدس فحسب بل في الوطن العربي كله ، ولا زال يعاني من نتائجها ، اقصد الظاهرة الخطيرة الهجرة اليهودية التي اخذت تتدفق على المتصرفية في الثمانينات من القرن التاسع عشر ثم نشأ عنها استيطان زراعي يهودي استهدف الاستيلاء على الارض واقامة المستعمرات عليها مما ضاعف في اضرار الهجرة وخطورتها على عرب متصرفية القدس والالوية الجنوبية من ولاية بيروت ، فقد أحس العرب في تلك المناطق التي لا تربطها وحدة ادارية بالخطر الذي يهدد وجودهم في وطنهم بعد فترة وجيزة من التوسع في اعمال الاستيطان اليهودي فقاوموا الهجرة والاستيطان بوسائلهم المحدودة المتوفرة لديهم آنذاك . وتنادوا لتوحيد الجهد والصف لوضع حد لخطر الصهيوني العنصري ، وهكذا ادت وحدة الهم والاحساس بالخطر المشترك الذي استهدفهم الى جمعهم في قضية واحدة . وكانت النتيجة الحتمية لمواجهة التحدي الصهيوني — بروز الشخصية الفلسطينية .

### الهجرة اليهودية

سجلت الهجرة اليهودية بعد عام ١٨٨١ بداية فترة جديدة وحاسمة فقد اغتيل في ذلك

العام الكسندر الثالث قيصراً روسيا ونتيجة لاشتراك عناصر يهودية باغتياله قامت مذابح تلتهما هجرة جماعية واسعة من روسيا وأوروبا الشرقية نحو الغرب ووصل فلسطين في البداية عدد قليل من المهاجرين (٥١) وكان من بينهم عدد من الشباب الصهيوني (٥٢) معظمهم من الطلاب الجامعيين الذين انتظموا في حركة ( بيلو ) التي تأسست في الاستانة في ١٨٨٢ وهي الاحرف الاولى بالعبرية لجملة في التوراة تقول « يا بيت يعقوب تعال ودعنا نسير » (٥٣) . وبلغ عدد المهاجرين اليهود في فلسطين في تلك السنة حوالي (٣٠٠٠) يهودي وكان من أهم نتائج حركة « بيلو » وحركة جمعية « محبو صهيون » الشروع في انشاء مستعمرات يهودية جديدة (٥٤) كما شهدت فلسطين في اعقاب فشل الثورة الروسية في ١٩٠٥ موجة جديدة من الهجرة بسبب الاضطهاد الذي رافق فشل الثورة ، وكان من بين المهاجرين عدد من الشباب الصهيوني جاءوا فلسطين يحذوهم الامل والتصميم لبناء وطن لهم فيها .

قد تمكن هؤلاء في سنة ١٩٠٩ من تأسيس اول مستعمرة لهم « دجانيا » بالقرب من طبرية (٥٥) . وقد تضاعفت اعداد اليهود في فلسطين خلال الفترة ( ١٨٨٢ — ١٩٠٠ ) فبينما كان عددهم ( ٢٤٠٠٠ ) في عام ١٨٨٢ قفز الى ( ٥٠٠٠٠ ) في عام ١٩٠٠ ثم بلغ ( ٨٥٠٠٠ ) في عام ١٩١٤ . بعد ان كان لا يتجاوز ( ٩٠٠٠ ) يهودي في عام ١٨٣٩ . اما عدد المستوطنين اليهود في المستعمرات فقد قفز خلال ثلاثة عقود من الزمن من ٥٠٠ في عام ١٨٨٢ الى حوالي ١٢٠٠٠ في عام ١٩١٤ اي أنه تضاعف ٢٤ مرة (٥٦) .

أما موقف الدولة العثمانية من الهجرة اليهودية الى فلسطين فقد اتصف بالمعارضة منذ بدأت الهجرة تأخذ طابعاً جدياً فعندما طلبت جمعية « محبو صهيون » في ابريل ١٨٨٢ من القنصل العثماني العام في أوديسا منح المهاجرين اليهود سمات دخول الى الامبراطورية العثمانية بغرض الاستيطان في فلسطين لفت عدد المهاجرين الكبير انتباه القنصل العثماني فأبرق الى الباب العالي سائلاً تعليماته حول الموضوع ، فردت الحكومة العثمانية في ٢٨ ابريل ١٨٨٢ بعدم السماح لليهود بالاستيطان في فلسطين ، ولكن في وسعهم الاستيطان في ولايات الدولة الأخرى ، شريطة ان يكونوا رعايا عثمانيين وان تطبق بحقهم القوانين العثمانية (٥٧) .

ثم قامت الدولة العثمانية بتنفيذ قرار منع هجرة اليهود الى فلسطين فأبرقت في ٢٩/٦/١٨٨٢ الى متصرف القدس تطلب منه عدم السماح لليهود الذين يحملون جنسيات روسيا ورومانيا وبلغاريا من الدخول الى المتصرفية . كما أبلغت البعثات الدبلوماسية لدى الباب العالي رسمياً بقرار مجلس الوكلاء العثماني القاضي بمنع اليهود الروس من استيطان فلسطين (٥٨) . وفي شباط ١٨٨٧ وصلت أوامر الباب العالي الى حكومة المتصرفية بمنع جميع اليهود من الاقامة في القدس خاصة وفي فلسطين عامة على ان يسمح لهم بدخول البلاد بقصد الحج لفترة محدودة ينبغي عليهم مغادرة البلاد بعدها تمسحياً مع قرار الباب العالي الذي استهدف وضع حد لتيار الهجرة اليهودية الذي اخذ يتدفق على فلسطين ، وجاء ذلك القرار بعد ان تحقق الباب العالي من الخطر الذي يكمن وراء استيطان اليهود باعداد كبيرة في فلسطين (٥٩) وكان هناك شعور لا يستهان به من عدم الاطمئنان قد ساور تفكير السلطان عبد الحميد بسبب هجرة اليهود الواسعة الى فلسطين في غضون السنوات التي سبقت المنع وما يرافق تلك الهجرة من حقوق وامتيازات لليهود كرهايا اجانب (٦٠) لذلك كله رغبت السلطات العثمانية وقفت تدفق الهجرة اليهودية .

وتشددت الدولة العثمانية في موقفها نظراً لازدياد الهجرة اليهودية رغم قرارات المنع فأرسلت الى متصرف القدس في آب ١٨٩٣ تعليمات جديدة تقضي بعدم السماح لاي من اليهود الاجانب بالبقاء في المتصرفية بعد انتهاء المدة المقررة للزيارة — ثلاثة أشهر — وبأشرت سلطات ميناء يافا بوضع صعوبات امام اليهود المهاجرين من جميع الجنسيات

بما فيهم اليهود الانكليز (١١). ولكن حدث موقف جديد في عام ١٨٩٦ عندما سعى هرتزل للاتصال بالسلطان عبدالحميد منذ اوائل ايار ١٨٩٦ محاولا ايجاد تفاهم عثماني يهودي. وقد جوبه هرتزل بالرفض الصريح من السلطان في بدايه اتصالاته ، لكنه واصل جهوده الى ان تمكن من مقابلة السلطان للمرة الاولى والاحيرة في ١٨/٥/١٩٠١ بعد اكثر من خمس سنوات على بدء محاولات الاتصال . ودار الحديث بينهما حول مشاكل الدولة الاقتصادية وتصفيه الدين العام وما يمكن لهرتزل ان يقدم من مساعدات مالية وفي ختام المقابلة طلب هرتزل تصريحاً لمصلحة اليهود وعرضاً مفصلاً للوضع الاقتصادي ومشروع تصفيه الدين (١٢) ثم استمرت الاتصالات بعد ذلك بين هرتزل وعزت باشا العابد - سكرتير السلطان - وابراهيم بك - ترجمان السلطان - وتركزت المباحثات حول حاجة الدولة الى اربعة ملايين جنيه خلال فترة قصيرة (١٣) وفي شباط ١٩٠٢ تلقى هرتزل دعوة من ابراهيم - ترجمان السلطان - لزيارة استانبول حيث ابلغ بواسطة عزت باشا قرار السلطان غير المشجع وهو ان السلطان مستعد ان يفتح الامبراطورية لكل اليهود الذين يصبحون رعايا عثمانيين . اما المناطق التي سيسكنون فيها فان الحكومة هي التي تعينها كل مرة على حدة وتستثنى فلسطين منها ، ولكن هرتزل رفض اي وثيقة لا ذكر لفلسطين فيها وانه لا يقبل الا بالهجرة غير المقيدة (١٤).

ولم يأس هرتزل من قرار السلطان السلبي بل ظل يلح على مواصلة الاتصال مع المسؤولين العثمانيين ، لكنه لم يجد اذنا صاغية على محاولاته . وهكذا ظل السلطان عبدالحميد (١٨٧٦ - ١٩٠٩) طيلة سنوات حكمه عقبة كداء في وجه المشاريع اليهودية وبخاصة الصهيونية منها في فلسطين بفضل تأثير بعض رجال حاشيته الهامين من العرب ، وحرص السلطان على الترويج لسياسته الاسلامية من ناحية اخرى . وينبغي ان نضيف الى ذلك الشكوك التي ساورت السلطان بشأن النوايا الصهيونية والتي كانت قوية جدا ، فقد أدت هذه الاسباب مجتمعة لان يرفض السلطان جميع اعراءات الصهيونية المالية . واذا فشلت محاولات الحركة الصهيونية مع السلطان عبدالحميد، فقد واصلت مساعيها مع جمعية الاتحاد والترقي التي جاءت الى الحكم بعد ثورة ٢٣ تموز ١٩٠٨ وتمكنت من تحقيق قسط يعتد به من النجاح بفضل المساعي التي بذلتها عناصر في الحكم من اليهود الدونمه الذين تستروا بالاسلام ولعبوا دورا بارزا في الثورة على حكم السلطان عبدالحميد (١٥) .

لذلك رحبت الاوساط الصهيونية بالثورة واسست مكتبا لها في الاستانة باسم ( مكتب فلسطين ) وفي مجلس المبعوثان العثماني طالب احد مبعوثي القدس بفعالية قرارات منع الهجرة اليهودية فاعيد العمل بالقيود التي فرضتها حكومة السلطان عبدالحميد في ايلول ١٩٠٩ (١٦) . وعندما جاءت حكومة الحرية والائتلاف الى الحكم في صيف عام ١٩١٢ تساهلت مع الحركة الصهيونية بسبب حاجتها الماسة الى الاموال لتدعيم خزينتها بعد حروبها مع دول البلقان وعندما عاد الاتحاديون الى الحكم في مطلع عام ١٩١٣ اوازاء وطأة الدين والحاجة الماسة الى الاموال الى الاتحاديين تقييد الهجرة اليهودية في خريف ١٩١٣ (١٧) . وفي اذار ١٩١٤ الغيت القيود المفروضة على تملك اليهود للأراضي في فلسطين ، وبذلك اختفت القيود التي فرضتها حكومة السلطان عبدالحميد للوقوف في وجه الهجرة اليهودية (١٨) .

وهكذا لم تنجح الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية في صياغة قرارات منع الهجرة والجهود التي بذلها بعض متصرفي القدس لتنفيذ تعليمات المنع وكل ما استطاعت تلك القرارات فعله كان اعاقا الهجرة اليهودية بعض الشيء وعرقلة مساعي اليهود لشراء الأراضي ذلك ان الحكومة المركزية ومتصرفي القدس وولاة بيروت غلبوا على أمرهم للأسباب التالية : اولا ، مداخلات السفراء الاجانب في الاستانة والقناصل الاجانب في القدس وبيروت الذين تمسكوا بحقوق الامتيازات واعاقت احتجاجاتهم تنفيذ قيود الهجرة

ضد اليهود واضعفت فعاليتها . ثانيا ، فساد الجهاز الاداري في متصرفية القدس وولاية بيروت وارتشاء الموظفين العثمانيين حتى الكبار منهم واستمرار اليهود في استخدام سلاح الرشوة . ثالثا ، محاولات اليهود المستمرة للتخلص من القيود المفروضة عليهم بانتحالي عليها بالتجنس بالجنسية الانكليزية او الامريكية بعد التخلي عن الجنسية الروسية او بالنزول في موانئ اخرى على الشاطئ السوري ثم التسلل الى فلسطين برا .

### الاستيطان اليهودي

بدأ الاستيطان اليهودي في فلسطين على اسس استهدفت تحويل فلسطين الى وطن يهودي وتمثلت بامتلاك الأراضي وانشاء المستعمرات عليها واحياء اللغة والثقافة العبرية . وقد تمكن اليهود في اوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر من ايجاد ثمانين مستعمرات زراعية في فلسطين ، خمس منها في متصرفية القدس وثلاث في لواء عكا التابع لولاية بيروت . ولم يتجاوز مجموع المستوطنين فيها الف نسمة (١٩) . وقد لاقت هذه المستعمرات لاسيما تلك التي في ضواحي يافا صعوبات محلية ومعارضة السلطات العثمانية (٢٠) كما تلقى معظمها مساعدات مالية من البارون ادموند دي روتشيلد الذي اهتم بها منذ البداية لدوافع دينية وخيرية (٢١) فقد كان عدد المستعمرات المكتفية ذاتيا، والتي لا تتلقى مساعدات حتى عام ١٨٩٣ لا يزيد عن مستعمرتين (٢٢) .

وبعد ان لمست الحركة الصهيونية عدم نجاح الجهود التي بذلت لتأسيس المستعمرات الزراعية في فلسطين خلال الفترة ( ١٨٨٢ - ١٨٩٧ ) على الرغم من الاعانات المادية السخية التي قدمها اغنياء اليهود في اوروبا لاسباب منها ان كثرة من اليهود وجدت فرصة جديدة للهجرة الى الولايات المتحدة والارجنتين ذلك ان الهدف الذي كانت تسعى الصهيونية لتحقيقه وهو بناء الامة اليهودية في فلسطين لم يكن واسع الانتشار بين يهود اوروبا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، بالإضافة الى عدم التنسيق بين جمعيات الاستيطان المختلفة والتي تأسس قسم منها بجهودات فردية فشلت في تحقيق الاكتفاء الذاتي للمستعمرات نظرا للصعوبات التي واجهت مشاريعها .

وفي سبيل الاسراع بالاستيطان المنظم عملت الحركة الصهيونية على ايجاد الاجهزة والادوات التي كان الهدف منها تعميم عملية الاستيطان وتمويلها والاشراف عليها والتأكد من انها لن تلاقي مصير التجارب التي سبقتها (٢٣) . ومن أهم اجهزة الاستيطان الصهيوني الوكالة اليهودية ، والصندوق القومي اليهودي « الكيرن كايتم » ، والصندوق التأسيسي انيهودي « الكيرن هايسود » ، والمصرف اليهودي للمستعمرات والشركة الانكليزية الفلسطينية وشركة تطوير الأراضي الفلسطينية .

وقام بادارة المستعمرات اليهودية مجلس منتخب من اصحاب الاملاك تألف من سبعة أعضاء ، رأس ادهم المجلس وتولى آخر الامور الكتابية فيه . وكانت وظيفة المجلس القيام بكافة احتياجات المستعمرة ، ووجد اثنى جانب المجلس « المختار » وهو رئيس المستعمرة وتقاضى راتبا شهريا ، ووصف احد الكتاب العرب المعاصرين - محمد رفيق - للمستعمرات اليهودية في فترة ما قبل الحرب العالمية الاولى صلاحيات المختار بعد زيارته لمستعمرة « بتاح تكفا » : « ... وهو لا يرضى بأقل وسيلة او سبب يخل بالشكل العبراني في ملبس ، فهو الحاكم والأمر والمالك الوحيد لهذه القضية تحت اسم مستعمر ، ويتعذر على أي شخص غريب كان ان يعيش او يتحرك في القسبة ما لم يكن باذن المختار وعلى علم منه ، وليست هذه الحالة خاصة بملبس وحدها بل هي عامة في جميع المستعمرات اليهودية » . ثم وصف الروح العبرية القوية في المستعمرة « ... لا يدور على اللسنة بعناد تام الا كلمات عبرانية ... فلا شيء في جميع الاطراف غير العبرانية ... الوجة جميعها عبرانية » (٢٤) .

وذهبت الحركة الصهيونية الى ابعد من ذلك فكانت مستعمراتها شبه حكومة لها دوائر

للادارة والمالية والزراعة والتعليم (٧٥)، كما كان لها في مستعمراتها محاكم ومجالس اشتملت على القضاة والشهود وقوى التنفيذ والادارة (٧٦). ويستأنف المواطنون فيها مشاكلهم الكبرى لدى هيئات الاستيطان الصهيوني كي لا يرجعوا الى الحكومة العثمانية في شيء من الخلافات التي تقع بينهم . وقد أحس السكان العرب في يافا بذلك كله فأبرقوا في شباط ١٩١٤ الى الصدر الاعظم يبلغونه ان الصهيونية في يافا «حكومة ضمن حكومة» تعتقل الاهالي في مدرسة ودار بلدية تل ابيب وتعاقبهم بالضرب والسجن (٧٧). ولكن على الرغم من مقاومة السكان العرب ورفض السلطات العثمانية للوجود الاستيطاني اليهودي في فلسطين تمكن اليهود في عام ١٩١٤ من انشاء ٤٧ مستعمرة موزعة على النحو التالي : ( ٢٢ ) مستعمرة في السهل الساحلي ( ٧ ) مستعمرات في السهل الجنوبي ( ٦ ) مستعمرات في الغور ( ٥ ) مستعمرات في الجليل الاعلى وحوض الحولة ( ٥ ) مستعمرات في منطقة الكرمل ومرج ابن عامر ( ٢ ) مستعمرة في جبال القدس . وقد قسمت جميع هذه المستعمرات (١١٠٩٩٠) يهوديا (٧٨) . كما بلغت مساحتها ( ٣٢١٦٠٠٥٧ ) دونما (٧٩) .

### الحركة العربية

لم ينفرد عرب المتصرفية بتشكيل جمعيات او احزاب تطالب بالاصلاح خاصة بهم . بل اشتركوا مع غيرهم من عرب الولايات العثمانية في تأسيس الجمعيات ، والاحزاب المختلفة ، ذلك ان الاحساس بالانتماء الى امة عربية واحدة كان اقوى من الاحساس بالانتماء الى وحدة ادارية او جغرافية معينة . ويعود ذلك الى وحدة الشعور القومي بين العرب والى وحدة الولايات العربية تحت الحكم العثماني (٨٠) . وهنا تكمن صعوبة دراسة الحركة العربية في العهد العثماني على اساس اقليمي لصعوبة الفصل بين الاتجاهات السياسية العربية وعدم استطاعة حصر اي اتجاه منها بوحدة ادارية معينة، لكن ذلك لا ينفي اهتمام الولايات العربية بمشاكلها الخاصة الى جانب دورها في الاسهام في الحركة العربية القومية .

وقد أسهم عرب المتصرفية في المطالبة بالحقوق العربية من الاتحاديين ونالوا نصيبا من اضطهادهم قبل الحرب العالمية وفي انشائها فاصابهم ما أصاب اخوانهم عرب الشام من اضطهاد ونفي وتشيت . على أن نشاط متصرفية القدس السياسي لم يكن كافيا ، ربما لانشغالها في المسألة الصهيونية ، لذلك وجهت جريدة « المفيد » في بيروت نقدا عنيفا لاعيان المتصرفية وطلبت منهم التشبه باهالي بيروت والمطالبة بالاصلاح (٨١) . ومما يؤيد ذلك قول يوسف العيسى ( محرر جريدة فلسطين ) في تعقيب له على نقد « المفيد » من « ان لواء القدس لا تهمة السياسة ولا يكثر بالاحزاب » (٨٢) . لكن ذلك لا ينفي وجود بعض الانصار او المعارضين لهذا الاتجاه او ذاك . فقد انقسم بعض الاعيان والمتنفذين في متصرفية القدس الى مؤيد لجمعية الاتحاد والترقي ومؤيد لحزب الحرية والائتلاف . كما استجاب بعض اعيان المتصرفية لدعوة جريدة « المفيد » لهم في مطلع عام ١٩١٣ فمقدوا بعض الاجتماعات للبحث في موضوع الاصلاح .

وفي ربيع ١٩١٣ برزت ظاهرة على جانب كبير من الاهمية وهي الاعلان عن تشكيل جمعيات فلسطينية في انحاء متفرقة من الدولة العثمانية ، ونستطيع القول ان الاحساس بالخطر الصهيوني المشترك الذي استهدف العرب في متصرفية القدس والاجزاء الجنوبية من ولاية بيروت ، والاحساس بضرورة توحيد الجهود لمقاومته ، كان وراء تشكيل هذه الجمعيات التي عملت على ابراز الشخصية الفلسطينية قبل الحرب العالمية الاولى ، على الرغم من عدم وجود وحدة ادارية او جغرافية سابقة تميز عرب فلسطين عن غيرهم من عرب بلاد الشام .

ومع الاحساس ايضا باشتداد الخطر الصهيوني ، لا سيما بعد احجام المؤتمر العربي في باريس ( حزيران ١٩١٣ ) عن التعرض مباشرة لموضوع الهجرة اليهودية الى فلسطين

دعا نجيب نصار ( محرر جريدة الكرمل ) الى عقد « مؤتمر لا صهيوني » في نابلس يضم جميع الفلسطينيين ردا على المؤتمر الصهيوني الحادي عشر الذي كان متوقعا عقده في فينا في ايلول ١٩١٣ . ووجدت دعوة نصار تجاوبا في اوساط المثقفين من ابناء فلسطين ، فآخذنا نسمع عن جمعية للشبيبة الفلسطينية في الاستانة تؤيد عقد المؤتمر الفلسطيني لمقاومة الصهيونية (٨٣) . كما لاقت تأييدا من بعض المتنورين في متصرفية القدس (٨٤) .

واستمر نصار في الدعوة الى ابراز الشخصية الفلسطينية ، وتمييزها عن غيرها وان فلسطين بها غيبها من اعيان ومتعلمين تؤلف جامعة — رابطة — قومية قوية لا يصح معها ان تكون عالة على بيروت او دمشق او العراق ، وحتى على الحكومة العثمانية . ثم خلاص الى القول : « ... ما لنا وللبيروتيين ، نحن الفلسطينيين على شفا جرف ، فالخطر السياسي والاجتماعي والاقتصادي يهددنا من كل صوب ، والامة التي تنازعنا البقاء في وطننا برهنت على كونها امة حية قوية تعمل لنفسها وتعتمد على نفسها » (٨٥) . ولم يكف نصار عن الدعوة الى ابراز الشخصية الفلسطينية ، ففي شباط ١٩١٤ دعا اهل فلسطين الى تاليف جامعة عربية فرعية في فلسطين تنبثق عن الجامعة العثمانية : « ... يكون هدفها انقاذ فلسطين من خطر الصهيونية بتأليف القلوب وجمع الكلمة » .

ثم حذر من انه اذا تالفت جامعة غير عربية في فلسطين — يقصد الصهيونية — هددت الجامعة العربية سياسيا واقتصاديا وبالتالي الجامعة العثمانية (٨٦) . وطلب ان تقوم الجامعة المقترحة بافهام العرب الاضرار التي ستلحق بهم من سيطرة الصهيونية على فلسطين ، وافهام الاثراك ان ضياع فلسطين لا يتفق مع مصالح الدولة العثمانية ، ثم دعا الفلسطينيين ان يأخذوا زمام امورهم بأيديهم قائلا : « ... وليعلم الفلسطينيون ان كل من يهمل شؤونه أهملته الناس » (٨٧) . ويرى نصار ان الواجب يحتم على الفلسطينيين مقاومة الصهيونيين واخراجهم من البلاد لان هذا الواجب « اعظم واشرف من واجب الصهيونيين المتمثل باخراج الفلسطينيين من ديارهم لانه دفع تعد ومنع ظلم » (٨٨) . ولعل من المفيد ونحن بصدد بحث موقف عرب فلسطين من الهجرة اليهودية ان نتعرف على وجهات النظر (٨٩) التي كانت سائدة في اوساط متتوري المتصرفية والذين تفاعلوا مع الاحداث في تلك الفترة الحاسمة التي سبقت اعلان الحرب العالمية الاولى .

كان من رأي حافظ السعيد ( مبعوث يافا ، واحد اعيانها ، وعضو حزب اللامركزية ومن انصار حزب الحرية والائتلاف ) وهو هنا يتبنى رأي اللامركزية في موضوع الهجرة « ... افني ارى ان الهجرة الصهيونية قد تكون مضرّة وقد تكون غير مضرّة ، فان كانت مربوطة بقيود وشروط تتكفل بدفع الضرر فلا بأس منها كأن تنظر الحكومة لمقدار نفوس فلسطين ، سيما لواء القدس فيها ومقدار سعة الاراضي وتنظر لمقدار الزايد فيها عن كفاية السكان ... فتسمح ببيعه للمهاجرين الذين يدخلون في التبعية العثمانية ... واما ان كان حبل الاستعمار ملقى على غارب المستعمر في الهجرة والعدد والمقدار فلا يبعد والحالة هذه ان يستولي المستعمرون وهم متلبسون باجنبيتهم على أكثر الاراضي والتجارة ... فالظن اذا بأنهم — الاهالي — يستفيدون بمجرد النظر لاعمال جيرانهم الصهيونيين هو في رأيي ظن لا يتحقق وكلام لا معنى له » .

اما خليل السكاكيني ( مدير المدرسة الدستورية في القدس ، ومن اقطاب النهضة الارثوذكسية في المتصرفية ) ، فانه يرى « ... الصهيونيون يريدون ان يملكوا فلسطين وهي قلب البلاد العربية ... ويقسموا الامة العربية الى قسمين يصعب معها اتحادها وتضامنها » . واما فيض الله العلمي ( مبعوث المتصرفية واحد اعيانها ) فقد وصف الواقع المؤلم آنذاك بقوله « ... اذا دمنا على حالنا فلا بد ان يأتي يوم يصبح فيه اهل البلاد ونحن غرباء عنها » . واما جميل الحسيني ( من اعيان القدس المقيمين في الاستانة والمشتغلين في الحركة العربية ) فكان من المعارضين للحركة الصهيونية ومن الداعمين لمقاومتها ، « ... المسألة الصهيونية من امهات المسائل التي يجب علينا ان

نقاومها ونحاربها والحكومة تشد أزرها والاهلون جهلاء بسطاء » .  
ولتوضيح الصورة أكثر نضيف الى ما سبق رأي جرجي زيدان ( صاحب مجلة الهلال )  
في الحركة الصهيونية في اعقاب رحلة شاملة لفلسطين قام بها في عام ١٩١٤ ، وعان  
على الطبيعة الآثار السيئة التي ألحقتها الصهيونية بالفلاحين العرب (٩٠) « ... واما  
ما لا شك فيه من مستقبل تلك البلاد اذا ظلت على ذلك واليهود عاملون على ابتياع  
الارضين واستعمارها واهلها غافلون او متجاهلون وحكومتها ساكتة او مشغولة فلا  
يمضي زمن طويل حتى تصير كلها لليهود » . ويرى زيدان أيضا انه لا يمكن تلافي الخطر  
الصهيوني الا بالنسج على منواله من حيث استغلال الارض بالوسائل الحديثة وانقاذ  
الفلاح من المرابين . ثم يقول « ... وفي وسع الحكومة ان تفعل ذلك لكنها مشغولة  
مضطربة ، اما اعيان البلاد فمنصرفون الى المسائل السياسية والتنازع على الوظائف  
والنيابات او المطالبة بالإصلاح ، ولو صرفوا الهمة والجهد الى الناحية الاقتصادية لكان  
ذلك اقرب الى الوطنية والاستقلال » .

ومهما يكن من أمر فان الحكومة المركزية في العاصمة والحكومة المحلية في القدس غفلتا  
في تنفيذ سياسة السلطان عبد الحميد في منع الهجرة اليهودية لاسباب بعضها خارج عن  
أرادتيهما ، فاستمر التسلسل اليهودي الذي تمكن من اقامة مستعمرات زراعية نشيطة  
اصبحت نواة لوجود يهودي في البلاد ، وقد رافق الهجرة اليهودية الكثيفة والتوسع في  
مشاريع الاستيطان اليهودي ازدياد الاحساس بالخطر الصهيوني العنصري فنشطت  
المقاومة الفلسطينية للمخططات الصهيونية في العهد الدستوري (١٩٠٨ - ١٩١٤) .

١ - تعتمد هذه الدراسة أساسا - والتي هي في الاصل جزء من رسالة قدمت الى كلية الاداب بجامعة عين  
شمس بالقاهرة لنيل درجة الدكتوراه في الاداب - في معظم فصولها على المادة الوثائقية المحفوظة في أرشيف  
رئاسة الوزراء في استانبول . وتشمل السجلات والمعاملات والمخابرات الرسمية التي جرت بين الحكومة  
المركزية في العاصمة والسلطات المحلية في المتصرفية (١٨٤٠ - ١٩١٤) كما تعتمد ايضا على الوثائق  
البريطانية المحفوظة في مكتب السجلات العامة في لندن وتشمل التقارير والمخابرات التي رفعها القناصل  
الانكليز في القدس (١٨٤٠ - ١٩١٤) الى وزارة الخارجية في لندن وإلى السفارة البريطانية في استانبول .  
٢ - على الرغم من أهمية فترة التنظيمات العثمانية في تاريخ الولايات العربية ، فانها لم تحظ من المؤرخين  
العرب بالعناية التي تستحق وأهميتها ، كما لم يكن هناك توسط ولا اعتدال فيها كتبوا وبذلك حجبنا عنا حقيقة  
الجهد الذي بذلته الادارة العثمانية لاصلاح الاوضاع القديمة ، وكان ذلك اكبر باعث لي على النهوض  
بدراسة تلك الفترة حيث أخرجت كتاب **الادارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ - ١٩١٤** قصدت به  
تصوير الاوضاع الادارية وابرار محاولات الدولة لاصلاحية في ولاية سورية على حقيقتها بعد ان عولت على  
دراسة تلك الفترة دراسة وثائقية مستفيدة من الاطلاع على المصادر الاصلية المستمدة من الوثائق الرسمية  
- كقرارات السلاطين وأوامر الولاة ورجال الحكم والمراسلات التي تبودلت بين هيئات الحكم في الولاية  
والحكومة المركزية في استانبول وسجلات المحاكم الشرعية والاقواف وغير ذلك - كما قصدت ايضا بحث تلك  
الفترة بروح الاعتدال والانصاف وان اسجل الحقائق كما هي دون التحيز للترك او التمسب ضدهم . وكان  
جل اعتمادي في هذه الدراسة على الوثائق العثمانية المحفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء في استانبول حيث  
أمدني بمعلومات جديدة وغزيرة حول حقيقة الادارة العثمانية في ولاية سورية ومتصرفية القدس خلال الفترة  
(١٨٤٠ - ١٩١٤) .

٣ - شكلت ولاية سورية في عام ١٨٦٤ بموجب نظام الولايات لتضم ألباني الشام وصيدا القديمتين لكنها لم  
تحتفظ على وحدتها الادارية الا مدة قصيرة حيث فصلت عنها متصرفية القدس سنة ١٨٧٤ . ثم لحقت بها  
ولاية بيروت في سنة ١٨٨٧ لتخبرا الباب العالي مباشرة ، ولكن ولاية سورية احتفظت باسمها الجديد  
حتى جلاء العثمانيين عنها في سنة ١٩١٨ .

٤ - كان الحكم المصري (١٨٢٢ - ١٨٤٠) قد اخذ في بادئ الامر بتقسيم اداري جديد بعد إلغاء التقسيمات  
الادارية العثمانية لبلاد الشام التي كانت ممثلة بآلات حلب والشام وطرابلس وصيدا ، بغية اقامة وحدة

ادارية وحكم مركزي فيها ، لكن ذلك لم يستمر طويلا حيث اضطرت الحكم المصري بسبب اضطراب الامن في  
البلاد وتحت تأثير الثورات المستمرة الى اعادة التشكيلات الادارية العثمانية . انظر عبدالعزيز عوض :  
**الادارة العثمانية في ولاية سورية** ، ص ٦٤ .

٥ - كان لواء نابلس يلحق احيانا بلواء القدس نظرا للارتباط الجغرافي والاقتصادي بينهما ، فقد كان ميناء  
بافا التابع للواء القدس يعتبر الميناء الرئيسي لتجارة لواء نابلس الذي لعب دور الوسيط التجاري مع  
السلط في الجهة الشرقية من نهر الاردن . وهذا ما يفسر وجود عائلات كثيرة من اصل نابلسي في مدينة السلط  
غير ان اضطراب اوضاع الامن في لواء نابلس كان يستدعي في بعض الاحيان التفكير في احاقه بلواء بيروت  
كما حدث في عام ١٨٥٧ مثلا . P.R.O., F.O. 226/115, No. 32. Jerusalem 12, Aug. 1857.  
( تقرير من القنصل البريطاني في القدس الى وزارة الخارجية في لندن ) . على ان الحاق لواء نابلس بالقدس  
كان معروفا في العهد العثماني الاول فقد عهد بلواء القدس ولواء نابلس معا الى الوزير عبدالله باشا والي  
الشام وامير الحج الشامي ، كما فوض متصرف القدس الوزير محمد باشا بالحاق لواء نابلس اليه مستقلا  
عن ايلة الشام لفترة قصيرة (١٨٠٢ - ١٨١٥) حيث عادت الدولة فألحقت لوائي القدس ونابلس بأيلة  
الشام من جديد . انظر ، أرشيف استانبول : تصنيف جودت ، داخلية ، وثيقة رقم ١٣١٦ في اواخر ذي  
الحجة ١٢١٢ هـ . وثيقة رقم ٢٢٢٨ في محرم ١٢١٧ هـ . وثيقة رقم ٢٣٦٠ في شوال ١٢٣٠ هـ .

٦ - سالنامه دولت عليه عثمانية ١٢٦٩ هـ . دفعه ٧ ص ٧٦ وسالنامه ١٢٧٢ هـ . دفعه ١٠ ص ٧٠ ، ١٠٢ .  
٧ - سالنامه ولايت سورية ، ١٢٨٨ هـ . ( دفعه ٣ ) ص ١٤٩ - ١٦٧ .  
٨ - يستدل من التقسيمات الادارية في قضاء القدس ( أسماء النواحي ) على وجود عدد كبير من عشائر  
الفلاحين فيه .

٩ - سليمان ابو عز الدين : **ابراهيم باشا في سوريا** ، ص ١٦٩ - ١٧٤ .  
١٠ - اسد رستم : **الاصول العربية لتاريخ سورية** ، مجلد ٢ ، ص ١١٥ - ١٢٦ وانظر كنافكو : **فتوحات  
ابراهيم باشا المصري** ، ص ٤٤ .

١١ - بوليك : **الاقطاع في مصر وسوريا وفلسطين ولبنان** ، ص ٢٠١ .  
١٢ - الجبرتي : **عجائب الآثار في التراجم والاجبار** حوادث شهر ذي الحجة ١٢٢٦ هـ . مجلد ٤ ، ص ١٣٨ ،  
وانظر حوادث شهر جمادي الاولى ١٢٢٩ هـ . مجلد ٤ ص ٢٩٠ .  
١٣ - اسد رستم : **المصدر السابق** ، مجلد ٢ ، ص ٣٥ - ٣٦ .

١٤ - Ma'oz, Moshe, *Ottoman Reform in Syria and Palestine*. (1840-1861). p. 12.  
١٥ - جرت العادة في العهد العثماني الاول قبل عام ١٨٤٠ ان يأخذ الوالي مبالغ مقطوعة من بطارقة الروم  
واللاتين والارمن ولم يقتصر الامر على الوالي بل اصبح المفتي وتقيب الاشراف في القدس وبعض الموظفين ،  
يطلبون الاموال من المسيحيين واليهود . انظر ، اسد رستم : **المرجع السابق** ، مجلد ١ ص ٤٣ - ٤٤ ،  
١٣١ مجلد ٢ ص ٤ .

١٦ - Ma'oz, op. cit., p. 16.

١٧ - عبدالعزيز عوض : **المرجع السابق** ، ٢٠ ، ٢١ .  
١٨ - **المرجع السابق** ، ص ٢٦ - ٢٩ .

١٩ - P.R.O., F.O. 78/1521, No. 1, Political, Jerusalem, 4 Jan. 1860.  
تقرير من القنصل البريطاني في القدس الى وزارة الخارجية في لندن .

٢٠ - أرشيف استانبول : مجلس مخصوص ، وثيقة رقم ١٧٧ في ٩ رمضان ١٢٧١ هـ .  
٢١ - P.R.O., F.O. 195/761, No. 23, Jerusalem, 28 Oct. 1863, and see also No. 24, 11 th Nov. 1863.

٢٢ - أرشيف استانبول : مجلس والا ، وثيقة رقم ٣٧٥٢ في ٢٩ ربيع الآخر ١٢٦٥ هـ .  
٢٣ - P.R.O., F.O. 78/1588, No 1 Political, Jerusalem, 1 Jan. 1866.

٢٤ - أرشيف استانبول : داخلية ، وثيقة رقم ٢٩٤٦٨ في ٢٢ ربيع الاول ١٢٧٦ هـ .

٢٥ - P.R.O., F.O. 78/1448, No. 8, Consular, Jerusalem, 17 Feb. 1859.

٢٦ - P.R.O., F.O. 78/1448, No. 42, Consular, Jerusalem 16 Nov. 1859.

- P.R.O., F.O. 371/356, No. 40321/62, Jerusalem, 16 Nov. 1907, and see also — ٥٩  
F.O. 195/2255, No. 62, Jerusalem, 16 Nov. 1907.
- F.O. 195/1581, No. 9, Jerusalem, 5 March 1887. — ٦٠
- P.R.O., F.O. 195/1806, No. 46, Jerusalem, 25 Aug. 1893. — ٦١
- Zohn, Harry. *The Complete Diaries of Theodor Herzl*; Vol. 1, p. 38 & 410. — ٦٢
- Ibid.*, Vol. III, pp. 1134-1135. — ٦٣
- Ibid.*, pp. 1217 - 1218 and see also, Cohen, Israel; *Theodor Herzl, Founder of Political Zionism*. pp. 259 - 260. — ٦٤
- Stein, Leonard. *The Balfour Declaration*, p. 35. — ٦٥
- Mandel, op. cit., p. 94. — ٦٦
- P.R.O., F.O. 195/2452, No. 37, Jaffa, 27 Oct. 1913. — ٦٧
- P.R.O., F.O. 195/2459 No. 16, Secret, Jerusalem, 15 March 1914 and see also — ٦٨  
F.O. 195/2459, No. 33, Jaffa, 22 April 1914.
- Mandel, Neville. op. cit., pp. 83 - 84. — ٦٩
- Oliphant, Laurance. *Haifa*. pp. 285 - 286. — ٧٠
- Nardi, Noah. *Education in Palestine*. pp. 9 - 10. — ٧١
- Simon, Leon. *Ahad Ha'am*. pp. 61 - 68. — ٧٢
- ٧٣ — فايز صايغ : الاستعمار الصهيوني في فلسطين ، ص ١ - ١١ .
- ٧٤ — محمد رفيق ومحمد بهجت : ولاية بيروت — القسم الجنوبي ، ص ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢١٥ .
- ٧٥ — جريدة الكرمل ، العدد ٢٢٥ في ١٩١٣/٥/٢٢ .
- ٧٦ — جريدة فلسطين ، العدد ٢٨٢ في ١٩١٣/١٠/٢٢ ، وانظر العدد ٢٨٣ — ٨٠ في ١٩١٣/١٠/٢٥ .
- ٧٧ — جريدة الكرمل ، ١٩١٤/٤/٧ ، وانظر جريدة فلسطين ، ١٩١٤/٢/١٨ .
- ٧٨ — *Statistical Abstract of Palestine*. op. cit., p. 234.
- ٧٩ — Sokolow, op. cit., Vol. 11. pp. 329 - 331.
- هذا ولم يذكر سوكولوف مساحة أراضي كل من مستعمرتي بتاح تكفا وزخرون يعقوب ، كما لم يذكر تاريخ شراء مساحات من الأراضي يبلغ مجموعها ٧١٠٦٥٢ دونما ، بالإضافة الى ( ٧٠٠٠٠ ) دونم في الجولان اشترتها جمعية الاستعمار اليهودي في عام ١٨٨٦ . كما كان لجمعية الاستيطان اليهودي ( ٢٠٠٠٠ ) دونم في المنطقة الواقعة شرق نهر الاردن قبل عام ١٩١٤ . انظر حنا صلاح ، فلسطين وتجديد حياتها ( نيويورك ، ١٩١٩ ) ص ٤٥ - ٤٦ .
- ٨٠ — لم يبرز الكيان السياسي لفلسطين كوحدة قائمة بذاتها الا بعد تقسيم الولايات العربية التابعة للحكم العثماني الى مناطق نفوذ بين فرنسا وبريطانيا بموجب اتفاقية سايبس — بيكو السرية ، وبعد ذلك عينت الحدود الإقليمية في معاهدات ما بعد الحرب . ولم تكن فلسطين في العهد العثماني وحدة إدارية خاصة بل كانت عبارة عن متصرفية القدس واجزاء إدارية من ولاية بيروت وتسمية الوحدات الإدارية العثمانية كانت ترتبط بالمدن الهامة ولا علاقة لها بالوحدات الجغرافية أو الإقليمية .
- ٨١ — مقال بعنوان «أما آن للقدس أن تقرر باب الإصلاح» نقلته وعلقت عليه جريدة فلسطين، ١٩١٣/١/١٥ .
- ٨٢ — جريدة فلسطين ، العدد ٢٠٩ في ١٩١٣/٢/١ في ٦ .
- ٨٣ — جريدة الكرمل ، العدد ٣٦٣ في ١٩١٣/٩/٩ .
- ٨٤ — جريدة فلسطين ، العدد ٢٥٩ في ١٩١٣/٨/٢ في ٥٦ في ١٩١٣/٨/٩ في ٥٨ .
- ٨٥ — جريدة الكرمل ، العدد ٣٦٦ في ١٩١٣/٩/٩ .
- ٨٦ — جريدة الكرمل ، العدد ٤٠٤ في ١٩١٤/٢/١٠ .
- ٨٧ — جريدة الكرمل ، العدد ٤٠٩ في ١٩١٤/٢/٢٧ .
- ٨٨ — جريدة الكرمل ، العدد ٤٢٩ في ١٩١٤/٥/٥ .
- ٨٩ — جريدة فلسطين ، العدد ٣٢١ في ١٩١٤/٤/٤ في ٢٤ .
- ٩٠ — الهلال : ج ٧ ، السنة ٢٢ في ابريل ١٩١٤ ص ٥١٩ .

- P.R.O., F.O. 78/914, No. 13, Jaffa, 22 Sep. 1852. — ١٧
- P.R.O., F.O. 78/1521, No. 1, Political, Jerusalem, 4 Jan. 1860. — ٢٨
- P.R.O., F.O. 78/1537, No. 3, Jerusalem, 31 Jan. 1860. — ٢٩
- P.R.O., F.O. 78/1537, No. 22, Jerusalem, 30 May 1860. — ٣٠
- P.R.O., F.O. 424/21, No. 5, Jerusalem 19 July 1860. — ٣١
- P.R.O., F.O. 78/1537, No. 23, Consular, Jerusalem, 30 May 1860. — ٣٢
- P.R.O., F.O. 195/761, No. 16, Jerusalem, 19 Sep. 1863. — ٣٣
- P.R.O., F.O. 78/1521, No. 1, Political, 4 Jan. 1860. — ٣٤
- ٣٥ — سالنامه ١٢٩١ هـ. دفعه ٢٩ ص ١٩٥ ، ٢٥٤ ، هذا ولم يستقر الوضع الإداري في القدس قبل عام ١٨٧٤ حين كانت القدس تتبع ولاية سورية باعتبارها من ملحقاتها انظر سالنامه ١٢٩٢ هـ. دفعه ٣٠ ص ١٨٢ ، ٢٥٢ وفي وثيقة بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١٢٩٠ هـ/١٨٧٢ إشارة الى استقلال لواء القدس باستثناء ادارة الضبطية ( الشرطة ) حيث ظلت تابعة لولاية سورية انظر ارشيف استانبول — عينات دفترى رقم ٩٨ .
- P.R.O., F.O. 372/34, No. 7, Treaty, Constantinople, 24 July 1960. and see also — ٣٦  
F.O. 195/2321, No. 63, Jerusalem, 26 July 1909.
- ٣٧ — يونان رزق : « أزمة العقبة المعروفة بحادثة طابه ١٩٠٦ » مقال منشور في المجلة التاريخية المصرية ، مجلد ١٣ ( السنة ١٩٦٧ ) ص ٢٤٧ - ٣٠٤ .
- F.O. 195/2106, No. 54, Jerusalem, 23 Sept. 1901. — ٣٨
- P.R.O., F.O. 295/2175, No. 43, Jerusalem, 25 July 1904, and see also F.O. — ٣٩  
195/2225 Secret, No. 17, Jerusalem, 6 April 1906.
- ٤٠ — فردريك بيك — تاريخ شرق الاردن وقبائلها : ص ١٨٩ .
- ٤١ — عارف العارف — تاريخ يبر السبع وقبائلها ، ص ٣١ ، ٢٤٤ .
- P.R.O., F.O. 195/2062, No. 43, Jerusalem, 30 Nov. 1899, and see also F.O. — ٤٢  
195/2084, No. 15, Jerusalem, 11 May 1900.
- ٤٣ — قدر عدد سكان لواء القدس عام ١٨٦٥ بـ ٢٠٠٠٠٠ منهم ١٦٠٠٠٠ مسلم و ٣٠٠٠٠٠ مسيحي معظمهم من الارثوذكس و ١٠٠٠٠٠ يهودي . انظر P.R.O., F.O. 78/1875, No. 18, Consular, Jerusalem, 3 March 1865.
- P.R.O., F.O. 424/21, No. 5, Jerusalem, 19 July 1860. — ٤٤
- ٤٥ — الهلال — السنة ٢٢ ج ٥ فبراير ١٩٠٤ ص ٣٤٦ .
- P.R.O., F.O. 195/2127, No. 69, Jerusalem 5 Nov. 1902. — ٤٦
- P.R.O., F.O. 424/21, No. 5, Jerusalem, 19 July 1860. — ٤٧
- ٤٨ — محمد يونس الحسيني : التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية ( القدس ١٩٤٦ ) ص ١١١ .
- P.R.O. F.O. 424/21, No. 5, Jerusalem, 19 July 1860. — ٤٩
- ٥٠ — جريدة فلسطين ، في ١٩١٢/٩/٧ ، وانظر كذلك جريدة الكرمل العدد ٤٤٣ في ١٩١٤/٧/٣ .
- Hyamson, Albert M. *Palestine Old and New*. p. 369. — ٥١
- ٥٢ — ظهرت منظمات يهودية كثيرة تنسب الى صهيون احد جبال القدس اشهرها حركة هرتزل ١٨٩٦ .
- Sokolow. op. cit., Vol. 11, p. 332. — ٥٣
- Jewish Agency for Palestine. *The Historical Connection of the Jewish People with Palestine*. p. 27. — ٥٤
- Weingarten, Murry. *Life in a Kibbutz*. p. 18. — ٥٥
- Statistical Abstract of Palestine (1944 - 45)* p. 234, and see also. P.R.O., F.O. — ٥٦  
78/368, No. 13, Jerusalem, 25 May 1839.
- Mandel, Neville. "Turks, Arabs and Jewish Immigration into Palestine." (1882- — ٥٧  
1914) (St. Antony's Papers No. 17. *Middle Eastern Affairs* No. 4. Oxford, 1965). p. 80.
- Ibid.*, pp. 81 - 82. — ٥٨